وزير الموارد المائية لـ«الوطن»: ٤ مليارات ليرة لخط الجر الثاني للمياه لإرواء حماة وسلمية

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن وزير الموارد المائية تمام رعد لـ«الوطن» أن الحكومة خصصت ٤ مليارات ليرة، لاستكمال الأعمال المتبقية في خط الجر الثاني لإرواء مدينتي حماة وسلمية بمياه الشرب، في العام المقبل ٢٠٢٢.

وأوضح أن الحكومة كانت خصصت في العام الجاري نحو ٢.٨ مليار ليرة للمشروع الذي يروي ٦٥ تجمعاً سكانياً بمحافظتي حمص وحماة، وبلغت نسبة التنفيذ في هذا العام ١٠٠ بالمئة.

ولفت إلى أن الهدف من جولته اليوم في محافظة حماة، هو تفقد مشاريع مياه الشرب للوقوف على المشكلات والتحديات التي تواجهها للعمل على معالجتها وتذليلها لتوفير المياه الشرب للمواطنين، وخصوصاً في ريف سلمية الشرقي والجنوبي.

وأكد الوزير أنه سيتم التنسيق مع وزارة الكهرباء لتنفيذ خط معفى من التقنين لتشغيل محطات ضخ آبار الشومرية، وأن المشكلات والتحديات ستعالج بإجراءات عملية، لتوفير مياه الشرب للمواطنين في سلمية والريف الذي يعاني شح بالمياه.

وشملت الجولة التي قام بها الوزير برفقة وزير المالية كنان ياغي ومحافظ حماة محمد طارق كريشاتي، وأمين فرع حماة للحزب أشرف باشوري، الأعمال بمشروع خط جر مياه حماة الثاني، في منطقة تلبيسة، والخط الرئيسي المغذي لمدينة سلمية، الذي أزالت مؤسسة المياه التعديات عليه التي ارتكبها الإرهابيون عندما كان خارج السيطرة، وعلى محطة ضخ القنطرة، ومحطة معالجة المياه المالحة في سلمية، وتم الاطلاع على المشكلات التي تواجهها، فتم التنسيق مع المحافظ والمعنيين وتوجيه شركة الصرف الصحي لإصلاح المعدات وإنجاز الدراسات اللازمة لتوسعة المحطة في العام القادم، كما تم تفقد آبار مياه الشومرية بريف حمص الشرقي، التي تروي تجمعات سكانية بريف سلمية الجنوبي الشرقي وعددها ٧ بغزارة ٣٠٠ م٣ بالساعة.

بدوره بيَّن محافظ حماة محمد طارق كريشاتي لـ«الوطن» أن الحكومة مهتمة جداً بمشروع خط الجر الثاني لكونه من المشاريع الحيوية والإستراتيجية على مستوى البلد، لإروائه بحدود ٣ ملايين نسمة في ٦٥ تجمعاً سكانياً بمحافظتي حماة وحمص.

على حين بيَّنَ المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب مطيع عبشي أن ٩٦ بالمئة هي نسبة التنفيذ في مشروع جر الخط الثاني لهذا العام، وأن العمل فيه سيستأنف في العام القادم بكلفة ٤ مليارات ليرة، بعد التوجيه بتذليل الصعوبات وإزالة المعوقات في النسبة المتبقية من المشروع، التي تعد الأصعب، لكونها إما تقاطعات مع الطرق الدولية أو مناطق استملاك تتطلب أعمال هدم وإزالة عوائق.

ولفت عبشي إلى أن الـ٤ بالمئة المتبقية من المشروع، يبلغ طولها أقل ٣ آلاف متر. وفي حال تنفيذها واكتمال المشروع، سيتحسن واقع مياه الشرب جزئياً بالمناطق التي تتغذى منه.

وقال عبشي: هذا المشروع من أهم المشاريع في سورية وأكبرها، ومياهه تغذي المدن والقرى والتجمعات السكانية المستفيدة منه بـ«الراحة» أو «الإسالة» أي لا تحتاج إلى الضخ ونفقاته.

وأشار عبشي إلى أن قيمة حجوم الأعمال المنفذة بهذا المشروع بأسعار اليوم، تبلغ نحو ٣٠٠ مليار ليرة. وأكد أن ما يحتاجه هذا المشروع من قساطل الفونت المرن، متوافر وموجود بمستودعات المؤسسة، وعمره الافتراضي حتى ٢٠٥٠، ويروي نحو ٣ ملايين نسمة.

وذكر عبشي أن مشروع مياه الشومرية يضم ٧ آبار محفورة في سلسلة جبال الشومرية التابعة إدارياً لمحافظة حمص جنوب مدينة سلمية بنحو ٣٠ كم، وتروي نحو ١٧ تجمعاً سكانياً، وستعمل المؤسسة على إزالة التعديات على الخطوط المغذية لها، وتمنع وصولها لقرى سلمية.

وبيَّنَ مدير محطة معالجة مياه سلمية بهاء فطوم، أن أكثر ما تعانيه المحطة انقطاع الكهرباء الطويل، وعدم وجود خيارات بديلة لتشغيلها، وهو ما أدى إلى ضعف كبير في أدائها وكفاءتها.

ولفت إلى أن الحاجة اليوم ماسة إلى توسيعها نتيجة لزيادة عدد سكان مدينة سلمية وزيادة الحمولة المائية والعضوية الواردة إليها.

عائلات عادت للسكن في مدينة الحجر الأسود

رئيس مجلس المدينة: ١١٥٠ عائلة سجلت للعودة لمنازلها وبانتظار تحسن الخدمات

خالد خالد

بيّن رئيس مجلس مدينة الحجر الأسود خالد خميس عودة ١٥ عائلة للاستقرار بالمدينة والسكن في منازلها بعد حصولها على الموافقات اللازمة، منوهاً بأن عدد العائلات التي سجلت للعودة إلى المدينة نحو ١١٥٠ عائلة، في حين أن عدد العائلات التي حصلت على الموافقات اللازمة ٧٠ عائلة وباقي الموافقات ترد تباعاً مع استكمال تجهيز البنى التحتية وتوفير كافة الخدمات الأساسية للمواطنين، موضحاً أن مجلس المدينة بدأ بمنح إذن ترميم بسيط للأهالي من أجل ترميم منازلهم وإصلاحها، علماً أن بدء فصل الشتاء آخّر عودة المواطنين؟!

وأشار خميس إلى أن المؤسسة العامة لمياه الشرب في دمشق وريفها قامت باستكمال تجهيز البئرين وبناء المناهل بعد أن تم تركيب مولدة كهرباء باستطاعة كبيرة وتركيب خزان ماء بالقرب من المناهل مع عدة حنفيات، كما سيتم تركيب ثلاثة خزانات مياه سعة الخزان الواحد ٥ متر مكعب أي ما يعادل (٢٥ برميلاً) في الأحياء الثلاثة المسموح العودة إليها من أجل تزويد المواطنين بمياه الشرب من الخزانات بالتعاون والتنسيق مع منظمة الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر، منوهاً بالقيام حالياً بمشروع تركيب أعمدة لإنارة الشوارع الرئيسة بالطاقة الشمسية وعددها ٤٠ وموزعة بشكل يغطي كافة المناطق المسموح العودة إليها وعلى النحو التالي ١٩ عموداً على اتوستراد الحجر و١٣ بحي الشورة و٨ بحي تشرين وهذا المشروع عن طريق وزارة الإدارة المحلية والبيئة مع منظمة إسعاف الأولية الدولية وبدعم من مديرة البيئة بوزارة الإدارة المحلية ورويدة النهار.

ولفت رئيس مجلس المدينة إلى التحضير للبدء بالعمل على تركيب مراكز التحويل الكهربائي عدد ٢ وتركيب شبكة التوتر المنخفض بعد أن تم تجهيز المخارج من محطة ميدان ٢ حوش بلاس ومن المتوقع المباشرة بالعمل خلال أيام قليلة، مبيناً أن شركة كهرباء ريف دمشق قامت بإعادة تأهيل منظومة شبكات الكهرباء في المدينة من تنفيذ كابلات التوتر المتوسط وتأهيل الأبراج ومد الشبكة والكابلات الأرضية، وإعادة تأهيل مخرج توتر متوسط من محطة ميدان ٢ وتنفيذ وتركيب شبكات هوائية توتر متوسط بطول ٢ كم ونصب أبراج لمد الشبكة عليها وعددها ١٧ برجاً، إضافة إلى تنفيذ الكابلات الأرضية وسوف يتم تركيب مركزي تحويل باستطاعة ١٠٠٠ ك ف أ لكل مركز.

ولفت خميس إلى أن نسبة ترحيل الأنقاض والأتربة والردميات من شوارع المدينة الرئيسية تجاوزت ٩٠بالمئة ومن الشوارع الفرعية بأحياء الثورة وتشرين والجولان الجنوبي والجولان الشمالي والاستقلال بنسبة ٦٠بالمئة تقريباً وبواسطة آليات مديرية الخدمات الفنية بمحافظة ريف دمشق وآليات مديرية النفايات الصلبة في محافظة القنيطرة، موضحاً أن العمل ما زال جارياً بترحيل الأنقاض والأتربة، كما سيتم البدء بترحيل الأبنية الآيلة للسقوط والساقطة والأبنية المهدمة التي تغلق الشوارع الفرعية وتعوق حركة المرور.

وبيّن أنه تم إنجاز جزء كبير من البنى التحتية ولاسيما الصرف الصحي حيث تم تنفيذ مشروع صيانة واستبدال خط الصرف الصحي القادم من مدينة دمشق والمار بمدينة الحجر الأسود باتجاه محطة ضخ اليرموك بالتعاون مع منظمة الصليب الأحمر الدولي، كما قام مجلس المدينة بصيانة خط الصرف الصحي وتنظيف الريكارات داخل المدينة بحي الثورة الشارع الرئيسي، إضافة إلى تنظيف الريكارات بالشارع الرئيسي بحي تشرين.

وأفاد خميس أنه وأثناء عودة الأهالي ستتم المباشرة في تأهيل المدارس وتجهيزها لعودة الطلاب إليها حيث ستقوم تربية ريف دمشق بإعادة تأهيل ثلاث مدارس تابعة لها وهي حسان بن ثابت والحجر الأسود الثالثة ومنيف العائدي، وكذلك تربية القنيطرة ستعيد تأهيل أربع مدارس حالياً وهي رحيل الخزعل ورسمي حسين ورسمي حسين الغربية وأحمد زعل فاضل.

يذكر أن مدينة الحجر الأسود مساحتها ٢٢٠ هكتاراً وتتبع إدارياً لمحافظة ريف دمشق وكان يسكنها قبل الأزمة نحو نصف مليون نسمة وما نسبته ٨٠بالمئة منهم من أبناء محافظة القنيطرة.

> نسبة ترحيل الأنقاض والأتربة والردميات من شوارع المدينة الرئيسية تجاوزت ٩٠ بالمئة

في سابقة هي الأولى وزير العدل يلجأ إلى القضاء حول قرار لمؤتمر المحامين

فارس لـ«الوطن»: قرار «النقض» يقضي بفتح مرات التقدم لامتحان القبول للنقابة ولو رسب المتقدم مرتين متتاليتين

محمد منار حميجو

كشف نقيب المحامين الفراس فارس أنه سيتم منح حوالى ٣٠ بالمئة من المحامين الذين مارسوا المهنة أكثر من ١٠ سنوات الدعم أي إنهم سوف يتم استثنائهم من مسألة رفع الدعم وفقاً لتقديرات فروع النقابة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن فراس أنه خلال يومين سيتم رفع المعلومات لمجلس الوزراء متضمنة المحامين الذين سيرفع عنهم الدعم والذين سيحصلون عليه وذلك وفقاً لتقديرات رؤساء الفروع.

وفي موضوع آخر وفي سابقة هي الأولى من نوعها بحسب نقيب المحامين فارس طعن وزير العدل أحمد السيد أمام محكمة النقض بأحد قرارات المؤتمر العام للنقابة الذي عقد مؤخراً في مدينة حلب ليصدر قرار المحكمة بقبول طعن الوزير وإلغاء جزءاً من القرار المطعون به.

وأكد فارس أن وزير العدل طعن بالفقرة التي تضمنها قرار المؤتمر العام المتعلق بالامتحان المعياري للقبول في النقابة وهي رفض طلب قيد المتمرن الذي رسب في امتحان القبول إلى النقابة مرتين متتاليتين، موضحاً إلى أن المحكمة ثبتت مبدأ إجراء الاختبار المعياري الذي يتم ثلاث مرات كل عام وفق الشروط التي تراها النقابة مناسبة بينما جعلت عدة المرات مفتوحة للتقديم ولو رسب المتقدم أكثر من مرة.

وأوضح أن قرارات المؤتمر العام يتم التصديق عليها من وزارة العدل والنظر بمدى دستوريتها وقانونيتها، مشيراً إلى أن وزير العدل وجد أن حصر المدة بامتحانين بالنسبة للراسبين أمر غير دستوري وغير قانوني وأن يتم فتح مرات التقدم إلى الامتحان على مبدأ إجراء المسابقات وبالتالي تم فسخ قرار المؤتمر العام جزئياً.

ولفت فارس إلى أن القرار أشاد بمهنة المحاماة بأنها مهنة مقدسة والاعتراض فقط كان على هذه الفقرة التي تضمنت رفض قبول قيد الراسب مرتين متتاليتين في امتحان القبول إلى النقابة.

ونشرت بعض وسائل التوصل الاجتماعي «الفيسبوك» قراراً لمحكمة النقض بناء على طعن وزير العدل أمام المحكمة قتضمن القرار إلغاء الفقرة المتضمنة تحديد عدة المرات للتقديم للامتحان لمن يرسب مرتين متتاليتين بينما ثبت قرار الاختبار المعياري.

وجاء في مضمون الطعن أن تحديد عدة مرت التقدم للراسبين مرتين فقط هو خرق لمبادئ الدستور التي كفلت لكل مواطن حق العمل وإتاحة الفرص أمامه وهذا المبدأ واقع على عاتق الدولة وعلى عاتق كل المنظمات الشعبية والنقابات المهنية، وهذا ما بينته المادة العاشرة من الدستور وكذلك المادة الأربعون منه التي جعلت من العمل حقاً لكل مواطن وواجباً عليه وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين.

واعتبر قرار الطعن أن رفض طلب قيد المحامي المتمرن إذا رسب بالاختبار لمرتين متتاليتين فإنما هو إغلاق لفرص العمل التي كفلها له الدستور بل أيضاً جعلها واجباً عليه وليس فقط حقاً له.

> ٣٠ بالمئة من المحامين الذين مارسوا المهنة أكثر من ١٠ سنوات سيحصلون على الدعم

جامعة دمشق تقترح إجراء امتحان وطني لطلبة الحقوق

مصدر رسمي لـ«الوطن»: وجود تشكيك بمستوى بعض الخريجين

طلاب حصلوا على معدلات ولا يميزون بين القانون المدني والتجاري!

فادي بك الشريف

لم يكد ينتهي الجدل واعتراض الطلبة والخريجين على إقرار اختبار معياري للانتساب إلى نقابة المحامين في سورية، حتى فوجئ الطلاب باتخاذ مجلس جامعة دمشق قراراً تضمن الاقتراح على مجلس التعليم العالي بالموافقة على إجراء اختبار وطني موحد لخريجي كلية الحقوق، على ألا يمنح الطالب الشهادة إلا بعد اجتياز الاختبار المذكور.

وبالرغم من موافقة بعض الطلبة على هذا التوجه تحت مبرر تخريج طلبة على مستوى معين من المعرفة بأبسط المعلومات، إلا أن شريحة كبيرة من الطلبة تناقلت الأمر مثل انتشار النار بالهشيم معتبرة أن هذا يشكل عقبة جديدة ومعاناة تضاف إلى سلسلة المطبات التي تواجه الطلبة منذ بدء دراستهم الجامعية ولا تنتهي بمجرد تخرجهم فيها، ناهيك عن تأخر صدور النتائج وقرارات التخرج وصعوبة اجتياز بعض المقررات الامتحانية.

ويأتي قرار مجلس الجامعة بعد اقتراح قدم مؤخراً من عمادة كلية الحقوق باعتماد الامتحان الوطني لخريجي كلية الحقوق (التعليم العام- التعليم المفتوح) اعتباراً من العام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢، مع اعتماد آلية الامتحان لجهة المدة ونمط توزيع الأسئلة بما يشمل مدة الامتحان (ساعتان) وتوزيع الأسئلة ليتضمن ٨٠ سؤالاً مؤتمتاً (درجة لكل سؤال) وسؤال مقال عملياً (٢٠ درجة) يحدد كل سنة ضمن مجلس الكلية تباعاً من مقررات (مدنية ١+٢، وجزائية ١+٢، وأحوال شخصية)، على أن يشمل توزيع الأسئلة على الأقسام متضمناً القانون الخاص ٣٠ درجة، والقانون العام ١٥ سؤالاً، والقانون الجزائي ١٥ سؤالاً، والقانون الدولي ١٠ أسئلة، والقانون التجاري ١٠ أسئلة.

هذا وارتأت عمادة كلية الحقوق بجامعة دمشق تشكيل لجنة تضم أعضاء مجلس الكلية مهمتها وضع الأسئلة على أن تتم موافاة اللجنة بثلاثة أضعاف الأسئلة من كل قسم، ويحدد القسم الذي وضع السؤال المقالي (العملي) الأساتذة الذين سيقومون بالتصحيح، على أن يجري الاختبار على دورتين في العام (شهر ٩- شهر ٣ تكميلي)، ويتم الاعتراض على نتائج الامتحان وفقاً لنظام الاعتراض المتبع في نظام الامتحانات النظرية (١٥ يوماً من تاريخ إعلان النتائج).

وحسب المعلومات الرسمية التي حصلت عليها «الوطن»، فإن القرار لم يعرض بعد على مجلس التعليم العالي، وأي قرار يخص العملية الامتحانية وإقرار امتحان وطني موحد لأي اختصاص بحاجة إلى قرار المجلس ليكون نافذاً لمختلف الكليات وليس كلية الحقوق بدمشق فقط .

مصدر جامعي رسمي برر لـ«الوطن» السبب نحو التوجه إلى الامتحان الوطني الموحد وهو رفع مستوى الخريجين، مبيناً أن الامتحان ليس عقبة في وجه الطلبة وإنما يمتحنهم بالخطوط العريضة الأساسية، وخاصة أن القرار يهدف لاختبار المستوى العلمي للخريجين باعتبار أن نمط أغلبية الأسئلة الامتحانية في الكلية مؤتمت، وبعضها مكرر وذلك أسوة بالكليات التطبيقية نظراً للجانب التطبيقي العلمي للمواد القانونية.

وأضاف: تمت المطالبة بتطبيق الامتحان الوطني للحقوق منذ العام الماضي، مؤكداً وجود تشكيك من البعض بمستوى الخريجين، وخاصة أن المواد المؤتمتة خفضت من المستوى التعليمي، كما أن بعض المقررات والقضايا من المقرر أن يكون الاختبار فيها تقليدياً وليس مؤتمتاً، وهناك عدد من الطلاب حصلوا على معدلات ولا يميزون بين القانون المدني والقانون التجاري، وهذا سببه الامتحانات المؤتمتة وتكرار بعض أسئلة الأتمتة فيها.

يشار إلى أن الاختبارات الوطنية الموحدة تطبق إلى الآن في اختصاصات الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة والهندسة المعمارية والتمريض والهندسة المعلوماتية ضمن برامج ومواعيد زمنية معلنة على مدار العام، بحيث يعتبر الامتحان الوطني الموحد جزءاً لا يتجزأ من اللوائح الداخلية لهذه الكليات والاختصاصات في الجامعات الحكومية والخاصة.